نشرة
الحملة المدنية
للإصلاح الإنتخابي
عدد: ٥ شهر: نيسان-٢٠١٢

«الكوتا النسائية» آلية للنهوض بالحقوق السياسية للنساء

منذ مؤتمر بكين ١٩٩٥ ومطلب « التدابير الإيجابية المؤقتة » يتنامى من قبل الحركات النسائية والديمقراطية. وقد استحوذت «الكوتا النسائية» على حيّز كبير من النقاشات والسجالات والمطالب التي تنادي بالإصلاح الانتخابي. وقد جاء هذا التدبير للإسراع في ردم هوّة اللامساواة بين الجنسين في مراكز صنع القرار، وللمساهمة في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء ودورهن السياسي، لكون المشاركة السياسية هي مشاركة في صنع القرار على المستويات كافة. وهي من آليات التغيير الديمقراطي في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة وفق مصالح المواطنين الفعلية وحاجاتهم.

إن المشاركة السياسية للمرأة تكتسب طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضيتها، التي تُعتبر قضية إلغاء جميع أشكال التمييز والعنف والإقصاء والتهميش القائمة ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل. لذلك فإن مشاركتها تكتسب أبعاداً أخرى:

- فهي التي تخرج المرأة من الحيز الخاص المتمثّل بالأسرة إلى الحيز العام.
- وهي تساعد في إعادة النظر بالتصوّرات والرؤى التي تحكم تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة.
- وهي تدفع بقضية المرأة الى أن تصبح قضية إجتماعية عامة وليست قضية خاصة بها وعلى هامش قضايا المجتمع.
- كذلك فإن مشاركة المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات تمكّن النساء من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة المجتمع وتوجيهه.
- وأخيراً فإن أهمية مشاركة المرأة السياسية في المستويات المختلفة لصنع القرار تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين،

ومع تنامي مطالبة المنظمات النسائية والديمقراطية بالكوتا النسائية بالترشّح ضمن القوائم الانتخابية او بالكوتا في النتائج من خلال حجز مقاعد خاصة للنساء، فإن السؤال الذي يُطرح اليوم هو أي كوتا يمكن لها أن تسهم في النهوض بالحقوق السياسية للنساء؟ وأي كوتا تحقق على المدى الاستراتيجي المساواة بين الجنسين في المشاركة في صنع القرار؟ وهل نحن نناضل لتطبيق مبدأ الكوتا كهدف قائم بذاته ام نناضل لتعزيز المشاركة السياسية للنساء من خلال آلية الكوتا؟ وهل يقتصر مطلب الكوتا النسائية فقط على المقاعد البرلمانية والبلدية والإختيارية؟ وإلى أي مدى يشكل حرمان النساء من حقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجال الخاص الأسري عائقاً أمام تمتعهن بهذه الحقوق في المجال العام؟.....

ان تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة تقتضي العمل الضاغط بهدف بلورة إرادة سياسية حقيقية لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولتعزيز دور النساء في الأحزاب السياسية، وفي النقابات العمّالية والمهنية، وفي مواقع الحياة العامة الإقتصادية والسياسية كافة على المستوى الوطني والدولي.

إن ضعف المشاركة السياسية للنساء له عدّة أبعاد سياسية واجتماعية – ثقافية، والمشاركة لا تتعزز إن لم يتواز العمل بين تغيير القوانين وتغيير البنى الذهنية السائدة التي تهمّش النساء، كما لا يمكن التغيير والنهوض بالمشاركة السياسية للنساء خارج سياق التغيير الديمقراطي. لا بد أن يساهم التغيير والانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية في تفعيل المشاركة السياسية للنساء، بما يكفل المساواة بين الجنسين وإحترام حقوق النساء والاعتراف بها كجزء أساسي مكوِّن من حقوق الإنسان.

لذلك يمكن القول إن أولويات تعزيز المشاركة السياسية للنساء في ظل الربيع العربي حالياً تتمحور حول:

١. ترسيخ تنسيب حضور النساء في حراك التغيير من أجل التحوّل والانتقال الديمقراطي، والعمل من اجل تنسيب قضايا ومطالب النساء ضمن قضايا الانتقال الديمقراطي، إذ لا ديمقراطية من دون مساواة ولا مساواة من دون ديمقراطية.

٢. العمل الضاغط من أجل إدراج المناصفة أو الكوتا النسائية في كافة الدساتير والأنظمة والقوانين الانتخابية.

٣. العمل على استحداث التدابير والإجراءات ضمن الأحزاب السياسية والنقابات لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة للنساء خلال فترة التحوّل الديمقراطي.

٤. استمرار العمل لتمكين النساء من المشاركة في الحياة العامة وتطوير قدراتهن القيادية للمشاركة في صنع القرار.

جمانة مرعي ــ رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني

وحدتنا خلاصنا
Wahdatouna Khalasouna
السلم الاهلي مسؤوليتنا كلنا

هو تجمّع جمعيات وأفراد من المجتمع المدني اللبناني، قرروا العمل معاً بهدف تحصين السلم الأهلي، وحماية حقوق الإنسان/المواطن، ونشر ثقافة السلام والحوار وقبول الآخر، وتحقيق المجتمع المدني الحاضن لمكوناته كافة وبناء لبنان الواحد، المتنوع، الموحد، العادل والحر، والسعي لتحقيق هذه الأهداف من خلال إنشاء شبكة وطنية للمجتمع المدني تساهم بفعالية في بناء ونشر ثقافة المواطنية، وفي دعم ممارسة مبدأ المساءلة في الحياة السياسية والإعلامية والخدمة العامة، وفي إعادة الإعتبار للديمقراطية الحقّة، وفي التأثير الإيجابي على صانعي القرارات السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية والتربوية، وفي مواجهة العنصرية والممارسات السلبية التي تستغل الطائفية والمذهبية، وشتى أنواع الانقسامات الهدامة.

ينظر النائب آلان عون إلى النظام النسبي على أنّه نظام عادل يحقق دقّة في التمثيل، ويشجّع الكتل على العمل على أساس برامج وتحالفات واسعة بعيدة من المحسوبيات والزعامات المحلية، كما أنه يغيّر السلوك الانتخابي السائد في البلد.

أمّا عن رأيه في الدوائر الانتخابية، فيعتبر نائب «التغيير والإصلاح» أنّه من المتوقع وبحسب السجالات والمواقف الدائرة في البلد أن نصل إلى الدوائر المتوسطة كحد أقصى إن لم نبقِ على الدوائر المعتمدة في قانون الستين.

وفي الحديث عن الطرح الذي قدمه اللقاء الأورثوذوكسي اعتبر النائب آلان عون انّه طرح مقبول في الفترة الحالية، فتهميش فئة من اللبنانيين على مدى عشرات السنين أوصل البلد إلى هذا الحد من الطروحات، وأنّ مثل هذا الطرح يمكن أن يؤدي إلى تخفيف الاحتقان الطائفي الحاصل وينقل المواطن من هاجسه الطائفي إلى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وقد اعتبر أيضاً أن الكوتا النسائية يمكن أن تكون حلاً مرحلياً وعاملاً محفزاً مؤقّتاً يشجع النساء على المشاركة ويعوّد الرجال على فكرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومراكز صنع القرار.

وفي ما يخص آليات اقتراع غير المقيمين، فقد أكّد النائب عون أنّه من الضروري العمل على تأمين هذه الآليات قبل الانتخابات النيابية المقبلة كما يجب الطلب من وزارة الخارجية إعداد تقرير حول ما أنجز في هذا الموضوع.

أمّا عن خفض سن الاقتراع، فقد أكّد النائب عون أنه يجب على الشباب ممارسة حقهم في الانتخاب لما يشكلون من أهمية في تغيير النمط السائد وإنتاج حراك سياسي جديد يحتاج إليه البلد، من دون أن ينكر الحاجة إلى بعض الوقت لتطبيقه حيث على الدولة والأحزاب أن تعمل على تأهيل هؤلاء الشباب من أجل الدخول في معترك الحياة السياسية في سن الـ ١٨.

كما وأكّد نائب «الاصلاح والتغيير» السيد آلان عون أنّه والتيّار يدعمان بشدّة اعتماد البطاقات المطبوعة سلفاً في الانتخابات النيابية المقبلة، حتّى إنّه اعتبر أن كل من يرفض اعتماد هذه البطاقات يكون مزوّراً للانتخابات أو على الأقل لديه النيّة بالتزوير.
وفيما يخص الإعلام والإعلان الانتخابيين فقد اعتبر النائب عون أنّ وسائل الإعلام والإعلان اللبنانية لا تتعاطى مع الانتخابات بموضوعية تامة. هذا بالإضافة إلى عدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص. لذا يجب العمل على ضبط هذا الموضوع من خلال إدخال عدد من المواد القانونية الإضافية التي تنظّم عمل وسائل الإعلام في الفترات الانتخابية.

وتابع قائلاً إنّ تحديد سقف للانفاق الانتخابي أمرٌ لا بدّ منه في بلد مثل لبنان، لكن ما يجب العمل عليه هو تأمين رقابة كافية على المرشحين والتدقيق ليس فقط في كشوفات الحساب التي تقدّم من قبلهم بل أيضاً بكل الوسائل غير المشروعة التي تستعمل لشراء الأصوات ورشوة الناخبين وغيرها من الوسائل التي تصرف فيها الأموال من دون أية رقابة

في النهاية ختم السيد عون لقاءنا معه بالتمنّي بأن تكون الأجواء السياسية في البلد في الفترة المقبلة هادئة حتّى يتحقق أكبر قدر ممكن من الإصلاحات على أمل أن يغلّب السياسيون اللبنانيون مصلحة الوطن على مصلحتهم السياسية الضيّقة، وصولاً إلى دولة حضارية تراعي وتحترم حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

بدوره اعتبر النائب شانت جانجانيان انّ النظام النسبي هو منصف لجميع شرائح المجتمع خاصة في ظل التعددية الطائفية والمذهبية الموجودة في لبنان، مؤكّداً أنه أحد أفضل الأنظمة المعتمدة في دول العالم.

وفي الحديث عن الكوتا النسائية اعتبر نائب زحلة السيد جانجانيان انّه كان يرفض مبدأ الكوتا النسائية على اعتبار أنّ فرض كوتا هو تصرّف غير ديمقراطي بالنسبة له، لكن بعد تعمّقة بالموضوع وحضوره عدداً من الندوات الخاصة بمبدأ ودوافع اعتماد الكوتا النسائية، تكوّنت لديه قناعة بأن لبنان يحتاج في المرحلة الراهنة الى اعتماد هذا المبدأ من أجل تشجيع النساء وتحفيزهن على المشاركة، خاصة وأنّهن قد أثبتن جدارتهن في مختلف الميادين الأخرى، معتبراً أنّ هذه الكوتا لن تكون حافزا مشجعاً للنساء فقط، بل آلية إجبارية للأحزاب تلزمهم بإعداد وتدريب كوادر نسائية حزبية تكون قادرة على تمثيل الحزب في الندوة البرلمانية.
أمّا في ما خص الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات فقد أكّد السيد جانجانيان أنّه من المؤيدين لإنشاء هذه الهيئة، كما أنه يدعم أي هيئة رقابية مدنية تراقب الانتخابات لما يضفيه ذلك من شفافية على العملية الانتخابية.

كما وأكّد جانجانيان أن خفض سن الاقتراع واقتراع غير المقيمين اللبنانيين مبدآن مهمّان لا بد من اعتمادهما وايجاد آليات لازمة لتطبيقهما في الانتخابات المقبلة تماشياً مع المبادئ العامة لحقو ق الإنسان وللحقوق التي طالب بها الدستور اللبناني والتي يجب أن تحفظ وتطبّق في القوانين وليس العكس، معتبراً أن ربطٍ هذين المبدأين مع بعضهما بعضاً هو محاولة لتمريرهما سوياً بدلاً من أن يطيح أحدهما الآخر.

هذا وقد اعتبر السيد جانجانيان أنّ المطالبة باعتماد بطاقات مطبوعة سلفاً من قبل الجهة المنظمة للانتخابات هو مطلب محق يخفف من الضغط على الناخبين وعمليات التزوير، وهو يأمل في اعتمادها في الانتخابات النيابية المقبلة.

وقد ختم النائب جانجانيان مشيراً إلى الإعلام والإعلان الانتخابيين، حيث أكّد أنّه لا بد من العمل على تطوير المواد القانونية التي تنظّم عملهما. واعتبر أن الحملات الانتخابية في لبنان والمال الانتخابي الذي يصرف في الفترة الانتخابية مرتفع جداً، وليس لأحد القدرة على مراقبته أو حصره. فالأمر، كما يقول السيد جانجانيان، متعلق بالذهنية السائدة، حيث المرشّح يدفع مبالغ مرتفعة من أجل إقناع المواطنين به أو ببرنامجه، إذا وجد، بينما في الدول الاخرى يقوم كل مواطن بتمويل مرشّحه من أجل الفوز في الانتخابات.

في الختام تمنّى السيد جانجانيان للحملة ان تستطيع تطوير ما أمكن تطويره في القانون الانتخابي النيابي بالفترة المتقبية التي تفصلنا عن الانتخابات النيابية القادمة، مؤكّداً انّ المسيرة الاصلاحية لا يمكن ان تنجز مطالبها في فترة قصيرة من الزمن بل هي عمل مستمر لا يتوقّف.

تحقيق حول
الاعلام والاعلان الانتخابيين

أُدخل على قانون الانتخابات النيابية الأخير رقم ٢٠٠٨/٢٥ الصادر في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٥، والذي أجريت على أساسه الانتخابات النيابيّة العامّة لعام ٢٠٠٩، عددٌ من المواد الإصلاحية التي نظّمت تطبيق بعض المعايير الإصلاحيّة الموجودة في عدد كبير من القوانين الانتخابية في العالم، كمبدأ تنظيم الإنفاق الانتخابي، وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين، إضافة الى اعتماد فترة صمت انتخابية، يحظّر من خلالها على جميع الوسائل الإعلاميّة بث أي إعلان أو دعاية أو نداء انتخابي.

ولأنها كانت التجربة الأولى، بقي تطبيق هذه المبادئ غير دقيق والقدرة على مراقبتها غير موجودة.

ففي تقييم سريع للمواد التي نظّمت الإعلام والإعلان الانتخابيين في القانون الانتخابي الأخير مقارنة مع التطبيق الذي جرى على أرض الواقع، نرى أنّ القانون كان يفتقد مثلاً إلى المعايير التي تنظّم آليات بث مساحات دعائيّة مجانيّة للأحزاب، على الرغم من لحظ القانون وجوب احترام وسائل الإعلام لحرية التعبير عن مختلف الاراء والتيارات الفكرية في برامج وسائل الإعلام المرئي والمسموع الخاص خلال فترة الحملة الانتخابية، بما يضمن تأمين العدالة والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين وبين اللوائح (المادة ٦٨ من القانون الحالي).

إضافة إلى عدم تطبيق القانون بشكل دقيق لموضوع استطلاعات الرأي الانتخابية، على اعتبار أن القانون قد لحظ في المادة ٧٤ منه منع نشر أي استطلاع رأي قبل عشرة أيام من إجراء الانتخابات (وهي فترة كافية نوعاً ما). لكن على الرغم من ذلك، بقيت استطلاعات الرأي تنشر في هذه الفترة ولم يكن هناك أي إجراءات صارمة وواضحة بحق الجهات المخالفة.

وهناك ملاحظات أخرى تدفعنا إلى وضع عدد من التوصيات الواجب إدخالها على القانون المقبل، كإلزام اعتماد برامج المرشحين كأساس في البرامج الحوارية مثلاً. إضافة الى تحديد كوتا إعلامية وإعلانية مسبقاً عبر القانون، وإقرار مساحة للوائح والمرشح المنفرد، تأميناً للمساواة في الظهور الإعلامي، على أن تكون الجهة المعنية بإدارة وتنظيم الانتخابات المسؤولة عن تنظيم هذه الكوتا، على اعتبار أنّ لكل مرشّح الحق في التوجّه إلى ناخبيه بمساحة إعلامية مساوية في المساحة والوقت مع منافسيه، وغيرها العديد.
من هنا لا بدّ لنا أن نعمل على تطوير المبادئ الإصلاحية التي أُدخلت على القانون، والعمل على جعلها أكثر دقّة وفاعلية، إضافة إلى العمل على تحسين الممارسة والتطبيق على أمل إدخال الإصلاحات الأخرى التي ما زالت تنتظر دورها في الإقرار.

وتصديقا لما ورد أعلاه نجد في الرسم أدناه أنّ ٨٢٪ من الدول التي أجريت فيها احصاءات عام ٢٠٠٨، كانت تعتمد معايير واضحة تنظّم مساحات دعائية مجانيّة للأحزاب واللوائح، ولم يكن لبنان من ضمن هذه الدول

معايير لتخصيص وقت بث و / أو مساحة دعائية للأحزاب السياسية مجانا

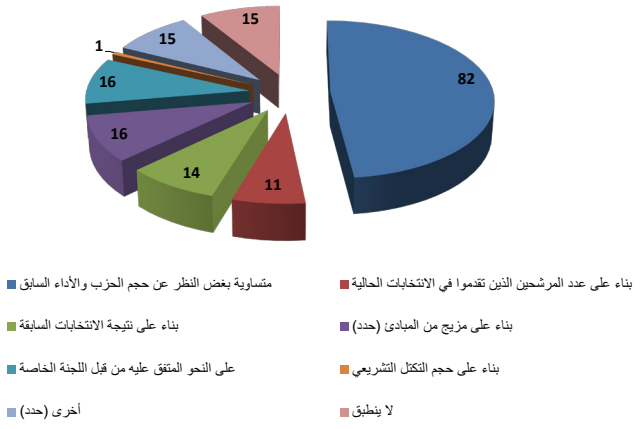

وفي فترة الصمت الإعلامي التي لا يمكن خلالها الإعلان عن نتائج استطلاعات الرأي التي اجريت قبل الإنتخابات؟

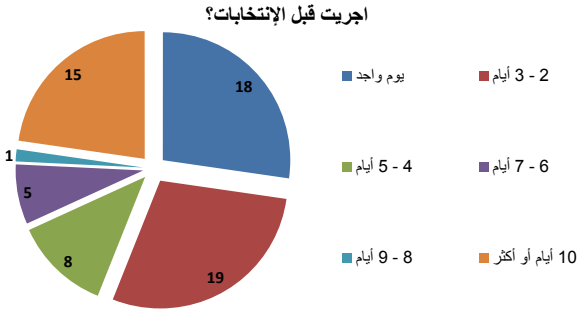

يوم واحد	2 – 3 أيام	4 – 5 أيام	6 – 7 أيام	8 – 9 أيام	10 أيام أو أكثر
أرمينيا - كندا - العراق	أفغانستان – فرنسا - جورجيا - الأردن	ألبانيا –اسبانيا – روسيا - كازاخستان	بنين - كوريا الجنوبية – سلوفينيا - تركيا	أرجنتينا	سويسرا – ايطاليا – اليونان - لبنان

كما نلحظ أنّ عدداً كبيراً من البلدان يعتمد فترة من يومين الى ثلاثة، يمنع فيها بث نتائج استطلاعات الرأي. أمّا لبنان و ١٤ بلداً آخر شملتهم الدراسة، يعتمدون فترة ١٠ أيّام يمنع خلالها نشر نتائج استطلاعات الرأي. ما يعتبر اجراء مناسب بالنسبة لبلد كلبنان يتأثر فيه رأي الفرد بالأرقام والنسب بشكل كبير. ولكن يبقى العمل على ضرورة تطبيق هذه المادة بشكل دقيق ومحاسبة الوسائل الإعلامية المخالفة.

نشاطات متفرّقة

إستمرّت الحملة بإقامة النشاطات المتنوعة الخاصة بنشر الإصلاحات الإنتخابية التي تطالب بها وإيضاح أهمية النسبية وضرورة اعتمادها في الانتخابات النيابية لسنة ٢٠١٣.
ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، عقدت الحملة ورشات عمل حول المدافعة والمناصرة مخصصة للجان الحملة في المناطق لتمكين أعضائها ومساعدتهم على تحديد الفئة المستهدفة، وتنظيم النشاط (من حيث الوقت، المضمون،...). وقد حصلت هذه الورشات الثلاث في الجنوب (٦ و٧ كانون الثاني ٢٠١٢)، في البقاع (٢١ و٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢)، وفي الشمال (٢٨ و٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢).

أما على صعيد النشاطات مع المجتمعات المحلية في المناطق، فقد قامت لجنة الشمال في الحملة بعقد لقاءين في منطقة الضنية (الأحد ١٨ و ٢٥ آذار ٢٠١٢) بمشاركة نحو مئة شخص (من شباب المنطقة). وأعرب الحاضرون عن حماستهم للإصلاحات، وأهمية انتشارها أكثر، وأبدوا إهتماماً بارزاً في الانضمام الى مساعي الحملة في هذا الشأن. وكذلك، عقدت الحملة لقاءً في بلدة المنارة (البقاع، الجمعة ١٨ آذار ٢٠١٢) ضمّ بعض فعاليات البلدة، واللافت في الحضور كان تنوّع الأعمار، والحماسة التي ظهرت جلياً عند مناقشة الإصلاحات.

ومن ضمن اللقاءات التي تنظمها الحملة مع أعضاء الأحزاب، عقدت لجنة البقاع في الحملة لقاء مع أعضاء هيئة «التيار الوطني الحر» في زحلة (١٥ آذار ٢٠١٢)، حيث جرى نقاش معمّق ومهم بين الحضور بعد عرض الفيلم ورؤية حملة النظام الانتخابي الأمثل. وهذا ما حصل أيضاً في لقاء عقدته الحملة مع طلاب في جامعة البلمند (١٥ آذار ٢٠١٢).

بموازاة النشاطات الخاصة بلجان الحملة في المناطق، كان للحملة لقاءات مع العديد من أعضاء الجمعيات، والأحزاب والاتحادات وطلاب الجامعات وتلامذة المدارس على حد سواء.
فعقدت الحملة لقاء مع أعضاء اتحاد الشباب الديموقراطي (٢ شباط ٢٠١٢) حيث عرضت الفيلم الخاص بالنسبية والإصلاحات الانتخابية.
كما كان لتلامذة المدارس حصّة في نشاط الحملة، حيث جرى لقاء مع تلامذة مدرسة ضهور الشوير الرسمية (الجمعة ٢٣ آذار ٢٠١٢).
وشاركت الحملة في المؤتمر الخاص بشباب الفرنكوفونية (السبت ٢٤ آذار)، حيث قامت بعرض أهم المعايير الديموقراطية التي تتلاءم وديموقراطية الإنتخابات.

وكان للحملة أيضاً نشاطها الخاص في المناسبات الخاصة كعيد المعلم (٩ آذار ٢٠١٢)، وعيد الأم (٢١ آذار)، حيث أصدرت في المناسبة الأولى بطاقات معايدة للمعلمين والمعلمات مترافقة مع ما يمكن ربطه بعملية الإصلاح الإنتخابي ودور المعلم المهم في ذلك، وبالمناسبة الثانية أصدرت الحملة أيضاً بطاقات معايدة تحت عنوان: «عقبال ما نصير نقلك تنعاد عليك» في إشارة الى النسبية على اعتبارها ام الإصلاحات، والإضاءة بالتالي على أهمية اعتمادها.

منتدى السياسات العامة الثاني:

بدعوة من المعهد الوطني الديمقراطي، وبالاشتراك مع مجلس النواب اللبناني، شاركت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي في منتدى السياسات العامة الثاني حول «قانون الانتخاب والتمثيل النسبي» الذي عقد في مكتبة مجلس النواب اللبناني في ٢٢ آذار ٢٠١٢.

حضر الندوة عدد كبير من الجمعيات المدنيّة المنضوية في إطار الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، إضافة إلى عدد من الهيئات المدنية الأخرى وعدد من ممثلي الأحزاب السياسية، وأدار النقاش الاعلامي الاستاذ سعيد غريّب.

داخل كلٌّ من النائب السيد آلان عون والنائب السيد شانت جانجانيان، إضافة إلى مدير الشؤون السياسية في وزارة الداخلية والبلديات العميد الياس خوري، متحدثاً عن القانون الانتخابي الذي قدّمته الوزارة إلى الحكومة لمناقشته، والسيدة يارا نصّار عن الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي التي تحدّثت عن القانون الانتخابي المقترح من قبل الحملة، والإصلاحات الانتخابية الواجب اعتمادها قبل الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها السنة المقبلة.

عرض النائبان عون وجانجانيان لوجهة نظرهما من القانون الانتخابي الحالي، وما يجب الإسراع في اعتماده في القانون المقبل، حيث كان لكليهما موقف لافت من تأييد العدد الأكبر من الإصلاحات، لاسيما النظام النسبي ــ على أن تناقش الدوائر الانتخابية فيما بعد ــ البطاقات المطبوعة سلفاً، الهيئة المستقلة لادارة الانتخابات وغيرها.

كما عرض العميد خوري لأبرز النقاط التي تضمنها القانون المقترح من قبل الوزارة.

وشرحت السيدة نصّار وجهة نظر المجتمع المدني مما يجري اليوم من سجالات حول قانون الانتخابات، مبيّنة أبرز الشوائب في القانون الانتخابي الحالي الذي يفتقد إلى عدد من المعايير الدوليّة الضامنة لديمقراطية الانتخابات، ومنها عدم إعطاء فئة من اللبنانيّين الحق في الاقتراع قانوناً وممارسةً،إضافة إلى غياب المعايير الضامنة لسرية الاقتراع، مشدّدة على أنّ الأهم من ذلك كلّه هو النظام الانتخابي المعتمد، الذي يُعتبر من الأنظمة الأكثر سوءاً في التمثيل، معتبرة أن المجتمع المدني لن يقبل بنظام نسبي مبطّن يكرّس مفاعيل النظام الأكثري بل المطلوب نظام نسبي عادل وفق دوائر انتخابية متوسطة وكوتا نسائية على لوائح الترشّح. وقد حمّلت السيدة نصّار النواب مسؤولية إيصال صوت المجتمع المدني حول قانون الانتخابات إلى المجلس ومنه إلى الحكومة، موضحة أنه اذا وجدت النيّة الحقيقيّة من قبل النواب لتغيير القانون، يمكنهم القيام بذلك.

بعدها انتقل الحضور إلى مناقشة هذا الموضوع مع النائبين عون وجانجانيان والعميد خوري حيث شرح الجميع وجهات نظرهم وعبّروا عن هواجسهم. وقد بدا واضحاً تأييد الغالبية الساحقة من الحضور للنظام النسبي ورفضهم المضيّ في القانون الحالي في انتخابات العام ٢٠١٣. وقد انتهى اللقاء على أمل ان يتم إقرار القانون في المهلة المحددة في البيان الوزاري للحكومة الحالية وهي حزيران المقبل، على أن يتضمن القانون الإصلاحات الضرورية والآليات التطبيقيّة لها من دون التحجّج بالوقت أو بأي عراقيل أخرى.